الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة ١٢
الثلاثاء، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.5/Rev.1)

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن حزني العميق لوفاة جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية. إن الملك حسين، الرجل ذا الحكمة العظيمة والأخلاق العالية، كان قائدا محبوبا للشعب الأردني ورجل دولة موقرا عالميا. إن الملك حسين، على امتداد فترة حكمه الطويلة، عمل بلا كلل وبنجاح مثير للإعجاب على تحسين رفاه شعبه وتوطيد الاستقرار الإقليمي. إن التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط كان ثابتا لا يتزعزع. وما أحرز من تقدم صوب تحقيق السلام ما كان من الممكن بلوغه بدون قيادته الشجاعة والبعيدة النظر. إن رحيله خسارة فادحة لنا جميعا.

وباسم اليابان حكومة وشعبا، أتقدم بتعازي الصادقة إلى السفير أبو نعمة ومن خلاله إلى الملك عبد الله وإلى أفراد الأسرة الملكية الآخرين وإلى شعب الأردن كله.

وفي هذا الوقت، أود أن أعرب باسم اليابان حكومة وشعبا عن تعاطفي الصادق مع شعب وحكومة كولومبيا بسبب الخسارة الفادحة في الأرواح البشرية والدمار المادي الذي لحق بها نتيجة الزلزال الذي ضرب مؤخرا الجزء الغربي من البلد. وقد استجابت اليابان بسرعة لنداءات المساعدة وأرسلت فرق إنقاذ وأفرادا من الحقل الطبي، فضلا عن مساعدة غوثية للكوارث، أملا في تخفيف معاناة الشعب الكولومبي وفي التعجيل باستعادته لعافيته.

إن حكومة اليابان تولي دائما أهمية كبيرة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ووفقا لذلك ظلت اليابان تساهم بنشاط في عملية السلام ببذل شتى الجهود المتعددة الأطراف والثنائية لتعزيز الحوار وتنمية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85086
9985086

الثقة المتبادلة ما بين الأطراف المعنية، وأيضا بتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين.

وفي كانون الثاني/يناير من هذه السنة، قام السيد ماساهيكو كوموورا، وزير خارجية اليابان، بزيارة إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية، وكذلك لبنان ومصر وسوريا والأردن. ونادى السيد كوموورا في لقاءاته بقادة المنطقة، بالتنفيذ الكامل للأحكام الواردة في مذكرة واي ريفر. ودعا أيضا إلى الأخذ بأربعة مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالجنوب اللبناني هي: أولا، ينبغي تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني حسب نص قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ ثانيا، ينبغي لذلك الانسحاب أن يؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط؛ ثالثا، ينبغي الإحجام عن إعاقة عملية الانسحاب، وينبغي للأطراف مناقشة خطواتها الملموسة بدون أية شروط مسبقة؛ ورابعا، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعمه لتثبيت الاستقرار في الجنوب اللبناني بعد الانسحاب الاسرائيلي.

واليابان ملتزمة أيضا بالدور المنوط بها بصفتها أحد كبار المساهمين في عملية السلام. وقد أذنت حكومتي بالفعل بصرف ٤٠٠ مليون دولار في هيئة معونة للفسطينيين. علاوة على ذلك، تعهدت اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية، بمناسبة انعقاد مؤتمر دعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط، بتقديم ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين خلال السنتين المقبلتين.

وتود اليابان أيضا أن تضطلع بدور نشط في كفالة توسيع نطاق المساعدة المقدمة من المانحين واستخدامها بفعالية، وفي تهيئة مناخ تسهم المساعدة المقدمة فيه في بناء الثقة بين الأطراف المعنية. وقد أعربت اليابان بالفعل عن استعدادها لاستضافة اجتماع اللجنة المخصصة للاتصال في طوكيو في بحر هذه السنة.

لقد كان التوقيع على مذكرة واي ريفر في تشرين الأول/اكتوبر الماضي خطوة كبرى إلى الأمام في كسر الحاجز الذي وقف أمام عملية السلام منذ آذار/ مارس ١٩٩٧. والمجتمع الدولي، بما فيه اليابان، رحب بسرور بتلك الخطوة. وسرعان ما شهدنا أيضا بعض التقدم عقب التوقيع. إلا أن تنفيذ المذكرة توقف، للأسف، في الآونة الأخيرة نتيجة لمختلف التطورات السياسية الداخلية في اسرائيل. واليابان تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة الراهنة. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية كوموورا إلى المنطقة، ناشد القادة الإسرائيليين أن ينفذوا الاتفاقات القائمة، وفي ذات الوقت دعا الطرفين المعنيين إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال انفرادية من شأنها زيادة اضطراب الحالة.

ومن الأساسي ألا تتوانى الأطراف المعنية في جهودها لحل المشاكل عن طريق الحوار. وانطلاقا من هذه النظرة أعلن السيد كوموورا في خطابه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/يناير أن "القمع والعنف ينتجان المزيد من القمع والعنف، ويدعمان الحلقة المفرغة من الريبة والكراهية"، وأن "الطريق إلى التفاهم المشترك والسلام بمعناه الحقيقي لئن كان يبدو متعرجا وطويلا، فإنه ينبغي مواصلة السير فيه من خلال الحوار الشامل والمتواصل، مع التقدير الكامل لموقف الطرف الآخر، وتفادي الأعمال الانفرادية التي قد تزيد من سوء التفاهم والريبة".

وتأمل اليابان بإخلاص أن تثابر الأطراف المعنية على بذل جهودها من أجل الدخول في حوار يهدف إلى المضي قدما بعملية السلام. واليابان، من جانبها، مصممة على الاضطلاع بدور سياسي من خلال الاتصال المباشر وغير المباشر بالأطراف المعنية، بغية حفز الحوار السياسي فيما بينها.

وأود أن أنتقل الآن إلى مشروع القرار المعروض علينا. إن حكومة اليابان، بعد أن نظرت فيه بمنتهى العناية فيما يختص بالأثر الذي يمكن أن يحدثه على عملية السلام، وإذ تأخذ في الاعتبار العمل الذي اضطلعت به حكومة سويسرا بوصفها الوديع لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، تعرب عن استعدادها لتأييد مشروع القرار هذا.

السيد العربي (مصر): تستأنف الجمعية العامة اليوم، وللمرة الرابعة، دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وفق أحكام القرار "متحدون من أجل السلام"، بهدف الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء استمرار تجاهل اسرائيل التام لمطالب المجتمع الدولي ممثلا في هذه الجمعية العامة، فيما يتعلق بوقف الإجراءات غير القانونية التي تتخذها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي مقدمتها إنشاء وتوسيع المستوطنات.

من المؤسف أن نضطر أن نسجل اليوم أنه منذ أن اعتمدت هذه الدورة قرارها الأول في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧، أي منذ ما يقرب من عامين كاملين، لا تزال اسرائيل تمعن في إحكام وتنفيذ مخططاتها الاستيطانية فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتقوم اسرائيل بذلك في تجاهل كامل ومتعمد، ليس فقط لكل ما يصدر عن الجمعية العامة من قرارات، بل أيضا لما تتوافق عليه آراء أطراف المجتمع الدولي منذ أكثر من ٣٠ عاما بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية كافة التي قامت اسرائيل باحتلالها عام ١٩٦٧.

وإمعانا في ازدراء الآليات الدولية القائمة، سواء كانت قانونية أو سياسية، تعلن حكومة اسرائيل يوما بعد يوم عن اعتزامها مواصلة بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة، وتستمر في تحديها لإرادة المجتمع الدولي، وتصادر مزيدا من الأراضي، منذ توقيع اتفاق واي ريفر في تشرين الأول/اكتوبر الماضي، كما لو كانت تؤكد لمؤيديها بأنها لن تسلم الأراضي الفلسطينية إلى أصحابها، وأنها سوف تصادر أراضي أخرى.

ويثور هنا تساؤل هام: إلى متى سوف يظل المجتمع الدولي يسمح لإسرائيل بهذا العبث؟ إلى متى يتغاضى المجتمع الدولي عن تحدي قراراته وإرادته وتجاهل مواقفه؟ إننا نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يصر على موقفه إلى أن تذعن اسرائيل وتتراجع، وتعيد الأرض التي تحتلها إلى أصحابها حتى تعود إلى حظيرة الدول الملتزمة بالقانون الدولي.

إن الإجراءات التي تتخذها اسرائيل، قوة الاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمتمثلة في قيامها بمصادرة أراضي المدنيين العزل، وتشييد المساكن والمرافق لسكانها عليها، ونقل سكانها للاستيطان في هذه الأراضي، هي جميعها إجراءات حرمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنظم القواعد العامة لحماية المدنيين في وقت الحرب. وهذا التحريم ليس بلا سبب، فهو يهدف إلى الحفاظ على حق هؤلاء السكان المدنيين في الأراضي التي تحتلها الدولة القائمة بالاحتلال، حتى لا تتغير بمرور الزمن الحقائق على الأرض، ويصبح المحتل مالكا للأرض أو يدفع بحجة أنه يكتسب أي نوع من الحق فيها.

وتأكيدا من الجمعية العامة لهذا المفهوم، فإنها ظلت منذ ثلاثين عاما تعتمد، عاما بعد عام، قرارات تؤكد على موقفها المعروف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

لقد أوصت الجمعية العامة في دورتها الطارئة المستأنفة، التي عقدت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، بجملة أمور، منها عقد مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في كيفية ضمان احترام تنفيذ أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اعتمدت الجمعية العامة هذه التوصية بأغلبية ساحقة من أصوات الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤكد أن تلك الدول لها مواقف واضحة وحاسمة في موضوع انطباق الاتفاقية، وأنها تتفق على أن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو مخالفة قانونية بكل المعايير لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي تكرسه وتجسده اتفاقية جنيف.

ومن المهم أن نشير إلى أن حكومة سويسرا، باعتبارها الدولة الوديعة للاتفاقية، قد تجاوبت مع دعوة الجمعية العامة لها بأداء دور هام ومحوري في التحضير والإعداد لعقد هذا المؤتمر. ومصر تقدر تماما ما قامت به سويسرا من جهود في هذا الشأن، وتدعوها إلى الاستمرار في جهودها الرامية إلى دعم مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وقد عقدت سويسرا اجتماعين أحدهما للجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بمشاركة لجنة الصليب الأحمر في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي، والآخر للدول الأطراف في الاتفاقية الرابعة على مستوى الخبراء في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد أبدى الجانب العربي تعاونه الكامل في عقد وسير هذه الاجتماعات، أملا في أن تؤدي الى تنفيذ توصية الجمعية العامة بعقد المؤتمر، على الرغم من أن تلك الاجتماعات لم تكن، من وجهة نظرنا، تمثل خطوات بديلة عن عقد المؤتمر.

الآن، وبعد مضي أكثر من عام ونصف على بداية رحلة الإعداد للمؤتمر، لقد حان الوقت لتحديد تاريخ انعقاده برغبة وإرادة جماعية من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية.

ترى مصر أن انعقاد المؤتمر - الذي ندرك جيدا أنه لا توجد سوابق له في تاريخ الاتفاقيات الأربع - ينبغي أن يكون تجسيدا للمسؤولية الجماعية للدول الأطراف في الاتفاقية الرابعة على النحو الذي تنطق به المادة الأولى المشتركة من الاتفاقيات، والتي تضع على عاتق الأطراف السامية المتعاقدة مسؤولية "احترام وضمان احترام تنفيذ الاتفاقيات تحت كافة الظروف" كما جاء في المادة الأولى المشتركة بين الاتفاقيات الأربع.

وهذا المطلب العربي باستئناف هذه الدورة وطرح مشروع القرار الذي تم توزيعه إنما يهدف الى عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية الرابعة للتأكيد على المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني واحترام تنفيذ أحكامه والحفاظ على مصداقيته من الانهيار.

إن العضوية العالمية للاتفاقية الرابعة (١٨٨ دولة طرفا في الاتفاقية الرابعة)، واشتراك الأطراف السامية المتعاقدة جميعا في الإيمان بالمبادئ الإنسانية التي تجسدها الاتفاقية في مجال حماية حقوق المدنيين في أوقات الحرب والمنازعات المسلحة هي أمور تعطي بعدا إلزاميا لمدلول عبارة "احترام وتنفيذ احترام الاتفاقيات" الواردة في المادة الأولى المشتركة بين هذه الاتفاقيات.

وأود أن أشير هنا بصفة خاصة، الى أنه، بالإضافة الى المادة الأولى المشتركة، فإن المادة ٨٩ من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقيات تضفي الأساس القانوني لمشروع القرار المطروح، حيث أنها تقرر أنه

> "في حالة المخالفة الجسيمة للاتفاقيات أو لهذا البروتوكول، فإن الأطراف السامية المتعاقدة تأخذ على عاتقها العمل، جماعة أو فرادى، بالتعاون مع الأمم المتحدة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة".

وترى مصر أن ما تقوم به حكومة اسرائيل الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من مخالفات جسيمة للاتفاقية الرابعة، سواء استمرار النشاط الاستيطاني المكثف أو مصادرة أراضي السكان الفلسطينيين أو بناء الطرق الالتفافية أو سياسات إغلاق المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وغير ذلك من الممارسات التي تعلمها الجمعية العامة تماما من التقارير المختلفة التي تقدم اليها. إن كل هذه أمور تبرر توصية الجمعية العامة بتحديد موعد في شهر تموز/يوليه القادم لعقد هذا المؤتمر التاريخي الهام.

أنتهز هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء الى مزيد من التكاتف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه. وأدعو الجمعية العامة الى النهوض بمسؤولياتها وفق أحكام الميثاق بأن تعتمد مشروع القرار المطروح عليها بأغلبية ساحقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

السيد أنجابا (ناميبيا) ((تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن بالغ حزننا وعميق أسفنا للوفاة المفاجئة لجلالة الملك حسين عاهل الأردن. إن وفاته ليست خسارة لشعب المملكة الأردنية فقط وإنما لعملية السلام في فلسطين والشرق الأوسط عموما. وهي قطعا خسارة للإنسانية.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأنقل التعازي القلبية من رئيس وحكومة وشعب جمهورية ناميبيا إلى أسرة الملك الراحل حسين المكلومة وإلى شعب المملكة الأردنية بأسره.

ويشارك وفدي في تأييد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن قضية فلسطين هي مسؤولية الأمم المتحدة، وهي، بهذا المعنى، تفرض علينا ألا نخذل شعب فلسطين، ويجب علينا ألا نخذله. ومن ثم فإن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، باستئنافها اليوم لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ينبغي لها أن تؤكد مجددا التزامها بكفالة تحقيق سلام دائم وشامل في فلسطين وفي الشرق الأوسط عموما. إن انتهاكات وخروقات إسرائيل المستمرة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي لن تؤدي إلا إلى تأخير تحقيق ذلك السلام.

في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي أعرب وفدي مع وفود أخرى عن تفاؤلنا باستئناف عملية السلام بعد توقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ولكن، من دواعي فزعنا وخيبة أملنا أنه تعين علينا مرة أخرى أن نشهد قيام الطرف الإسرائيلي بإعاقة العملية، مما أسفر عن تعليق مذكرة واي ريفر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بما في ذلك المفاوضات بشأن التسوية النهائية التي ينبغي أن تختتم بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٩. إن تلك الأعمال السلبية عطلت عملية السلام مرة أخرى. ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاستمالتها لاستئناف امتثالها لالتزاماتها القائمة بموجب اتفاقات دولية.

إن حالة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تثير قلق المجتمع الدولي وتدعوه إلى التصرف. ويقدر وفدي الجهود الموازية التي تبذلها حكومة سويسرا، حيث أنها، بوصفها الوديع لاتفاقية جنيف الرابعة، قامت بعقد اجتماع لخبراء الأطراف السامية المتعاقدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نوقشت فيه المشاكل العامة المتعلقة بالاتفاقية وبوجه خاص في الأراضي المحتلة.

وبالتالي نظل على اقتناعنا بالحاجة الماسة إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف بشأن اتخاذ تدابير لتطبيق أحكام تلك الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وقد ظل وفدي يعرب دائما، وسيظل يعرب، عن تضامنه الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمه له، ولقضيته العادلة، وحصوله على تقرير مصيره وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. ونؤكد كذلك من جديد إيماننا الراسخ بأن السلام الذي تستحق المنطقة أن تتمتع به منذ عهد بعيد لا يمكن أن يتحقق إلا بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي هذا السياق، يمثل مشروع القرار المعروض علينا عنصرا هاما في حل القضية الفلسطينية، ووفدي يؤيده تأييدا كاملا.

وناميبيا، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تدعم وتؤيد مؤتمر بيت لحم الدولي لعام ٢٠٠٠، الذي سيعقد في روما في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وندعو أيضا الدول الأعضاء إلى دعم الاجتماع الأفريقي لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الذي سيعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، في وندهوك، في ناميبيا.

السيد العامري (الأردن): يشرفني أن أستهل كلمتي بالتوجه بخالص الشكر، وببالغ التقدير، لجميع السادة رؤساء وأعضاء الوفود الذين عبروا في كلماتهم عن مشاعرهم الطيبة النبيلة تجاه الأردن، ومؤاساته برحيل مليكنا المحبوب، جلالة المغفور له الملك حسين، والذين يقفون معنا في هذه المحنة؛ مؤكدا ما لهذه المشاعر الطيبة الكريمة من تأثير مشجع لنا للمضي قدما بعزم وثقة نحو المستقبل.

السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه بالشكر لكم على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في

الأوضاع الصعبة التي تسود منطقتنا، والأرض الفلسطينية بالذات، نتيجة لاستمرار الممارسات الاسرائيلية غير المشروعة بحق سكان تلك الأراضي، والتأثير السلبي البالغ لهذه الممارسات على مساعي السلام.

إنه لمن الطبيعي أن نعود الى هذه الجمعية لنحتكم اليها كلما ازدادت الأمور تعقيدا، وكلما تكرست الصعوبات في وجه عملية السلام، بالرغم من تساؤل الكثيرين حول جدوى ذلك. أليس من صلب مهام الأمم المتحدة العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية بعيدا عن العنف والصراع المسلح؟ أليس من صميم واجبات هذه المنظمة الدولية العمل على تطبيق مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية والقرارات التي تصدر عن أجهزتها المختلفة كقاعدة لعلاقات دولية سليمة يسودها الأمن والسلام والتعاون والاحترام المتبادل والالتزام الكامل بقرارات هذه المنظمة الدولية وأحكامها؟

إننا ما كنا لنطلب عقد هذه الجلسة لو كانت الأمور بالنسبة لعملية السلام، التي انطلقت قبل سبع سنوات من مدريد، تسير في مسارها الصحيح، وتكتمل خطواتها ومراحلها حسب البرامج التي أقرت والاتفاقات التي وقعت والالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المعنية. بل إن الأمور تسير في اتجاه معاكس تماما لما يحقق ويخدم أهداف السلام.

إننا في الأردن نشعر ببالغ القلق من الشلل الذي أصاب عملية السلام. وقد عبرنا عن ذلك في كل مناسبة خاطبنا خلالها هذه الجمعية. وإننا نخشى أن تتحول عملية السلام الى مجرد شعار مفرغ من كل مضمون. وهذا أخطر ما نواجهه في منطقة الشرق الأوسط، وأخطر ما يواجهه العمل للسلام. لقد أكدنا اعتقادنا بأن السلام عمل وممارسة، وهو التزام بالاتفاقات الموقعة، وهو احترام للعدالة والحق والشرعية وحقوق الآخرين، وهو رغبة صادقة في التعاون والمشاركة وبناء المستقبل الآمن المزدهر لكل أبناء وشعوب ودول المنطقة.

ومع بالغ الأسف، فإن الحكومة الحالية لإسرائيل لا تشاركنا هذا المفهوم. كما أنها لم تستجب لكل النداءات الصادقة بأن طريق الأمن الذي تتذرع به اسرائيل هو التقدم نحو السلام والالتزام بمتطلباته. وطريق الأمن هو طريق تعزيز أجواء الثقة، والتخلي عن عقلية الهيمنة وتثبيت المكاسب غير المشروعة بممارسة القوة.

ما علاقة الأمن بهدم بيوت الفلسطينيين بالجرافات وإلقاء سكانها في العراء بحجة أن البيوت مبنية بدون تراخيص؟ أليست هذه البيوت قائمة على أرض فلسطينية ومن المفروض أن تعاد هذه الأرض لأصحابها الشرعيين كجزء من التسوية النهائية؟ لا يكاد يمر يوم دون أن نشاهد على شاشات التلفزيون ونسمع عن هدم منازل لسكان عرب، وممارسات تعسفية اسرائيلية جديدة بحق العرب الفلسطينيين، وهي سياسة تمارسها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ لإخلاء الأرض أمام عمليات الاستيطان. لقد نشرت الصحف قبل أيام قليلة أخبارا عن قيام الجيش الاسرائيلي بهدم منزلين يسكن أحدهما عشرة أشخاص بالقرب من الخليل، بعد أن أخرج الجنود الاسرائيليون سكانه بالقوة وهدموه فوق محتوياته.

إن سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تواصل اسرائيل ممارستها هي من أخطر ما يواجه عملية السلام. وفي الحقيقة إن الاستيطان يهدد مستقبل العلاقات في المنطقة، ويردها الى أجواء الحرب والصراع، لأن هذه السياسة إنكار واضح للعدالة وللحقوق وللمبادئ الصحيحة التي يمكن أن تؤسس عليها أية علاقات طبيعية وسليمة بين دول المنطقة، مثلما هي انتهاك لحرمة القانون الدولي وحقوق الإنسان وقرارات هذه المنظمة الدولية المتتالية على مدى السنين.

لهذه الأسباب، وبعد أن تنصلت اسرائيل من التزاماتها بموجب مذكرة واي ريفر التي اعتقدنا أنها أعادت عملية السلام الى مسارها بعد توقف استمر أكثر من عام ونصف، طالبنا بعقد هذه الجلسة الاستثنائية لمراجعة الوضع المتدهور المتأزم في الشرق الأوسط، ولإصدار القرار اللازم بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة، وتطبيق مبادئها على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، من أجل وضع حد للممارسات التي تكرس النزاع وتهدد السلام والأمن، وتنتهك حقوق الإنسان في كل أشكالها، كما هو وارد في مشروع القرار المعروض على الجمعية والذي ندعوها الى إقراره.

إن التزامنا في الأردن بخيار السلام التزام ثابت لا تزعزعه عوامل العرقلة والتشكيك، وقد شاهدنا جلالة الملك الحسين يغادر سريره في المستشفى ليضم جهوده الى الجهود الحثيثة التي كانت تبذل في واي ريفر من أجل التوصل الى اتفاق. وبعد أن نجحت هذه الجهود، أفرغتها الحكومة الاسرائيلية من محتواها، ولم تلتزم بتنفيذها.

وما زلنا نؤمن بأن جهود المخلصين للسلام يجب أن تتسارع وتتوافق معززة بعمل هذه المنظمة من أجل تحقيق هدف السلام النبيل. وإننا نؤمن أيضا بأن السلام، حتى يكون دائما وحتى يصمد أمام التحديات، يجب أن يكون شاملا مؤسسا على العدل والشرعية والحق. لهذا، فإننا ندعو إسرائيل لاحترام التزاماتها وتنفيذها والتعامل بجدية وموضوعية مع هذه المسيرة، ليس فقط على المسار الفلسطيني فحسب، إنما على المسارين السوري واللبناني أيضا.

في الختام أرجو أن أعبر لشعب وحكومة كولومبيا عن أصدق مشاعر المواساة بضحايا الزلزال الأخير، مؤكدا وقوف الأردن وشعب الأردن مع الشعب الكولومبي الشقيق داعين الله له أن يتجاوز هذه المحنة.

السيد الهاجري (قطر): اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم باسم دولة قطر، أميرا وحكومة وشعبا، بأحر التعازي والمواساة لأشقائنا في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، لجلالة الملك عبد الله وللأسرة الهاشمية الكريمة ولشعب وحكومة الأردن الشقيق في وفاة المغفور له بإذن الله جلالة الملك الحسين بن طلال، سائلين الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وعظيم مغفرته، وأن يحفظ للأردن أمنها واستقرارها.

كما أتقدم باسم بلادي لحكومة وشعب كولومبيا الصديقة بأحر تعازينا وصادق مواساتنا في ضحايا الزلزال الذي وقع بالبلاد الشهر الماضي.

السيد الرئيس، يسعدني أن استهل كلمتي، التي أتشرف بإلقائها أمام هذه الجمعية باسم المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، بتوجيه الشكر والتقدير لسعادتكم لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لمناقشة قضية من أهم القضايا التي تواجه هذه المنظمة الدولية. كما أود أن أعبر عن عظيم الشكر والامتنان لكل من أيد عقد هذه الدورة وساهم فيها.

إننا نجتمع اليوم لنعيد التأكيد على ما سبق أن قررناه خلال الدورات الماضية، ولعل آخرها التي عقدت في شهر آذار/ مارس من العام الماضي، والتي أكدت على ضرورة انعقاد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في كيفية كفالة احترام إسرائيل لأحكام الاتفاقية.

إن جميع أعضاء منظمتنا الدولية، باستثناء إسرائيل، تعترف بالانطباق القانوني والفعلي لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي العربية المحتلة. ونعيد التأكيد على أن المادة ٤٩ من الاتفاقية توجب على إسرائيل - بوصفها القوة القائمة بالاحتلال - الامتناع عن مصادرة الأراضي التي احتلتها أو البناء عليها أو تهجير سكانها المدنيين، ولعلنا نرى جميعا وبكل أسف أن إسرائيل تقوم بجميع تلك الإجراءات، دون أدنى اهتمام بالقوانين الدولية والإنسانية أو قرارات الشرعية الدولية أو حتى الاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد حان الوقت لكي تبدأ جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة في التحضير لعقد المؤتمر الذي أوصت به الدورات السابقة وفقا لنص المادة الأولى والمادة ١٣١ من الاتفاقية ذاتها.

وفي هذا المجال، أود أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الحكومة السويسرية. ونحن على استعداد تام للتعاون معها بصفتها الدولة الوديعة للاتفاقية من أجل تنفيذ القرارات التي سبق للجمعية العامة اعتمادها في دوراتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في جميع مراحلها، والقرار الذي سيصدر عن هذه الدورة إن شاء الله.

إن المجموعة الإسلامية تشعر بالغضب الشديد لما تقوم به إسرائيل في الأماكن المقدسة في القدس الشريف وفي سائر الأراضي العربية المحتلة. ونحن إذ نؤكد أن بناء المستوطنات، وتوسعة القائم منها، وشق الطرق الالتفافية، وهدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة هوياتهم وأراضيهم، تمثل انتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية وتحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي، وفي الوقت الذي تدين فيه المجموعة الإسلامية بقوة تلك الممارسات المستهجنة، لتؤكد بأن تلك المحاولات لا يترتب عليها أي وضع قانوني لمصلحة قوة الاحتلال الإسرائيلي. إن المجموعة الإسلامية تطالب المجتمع الدولي بتحمل كامل مسؤولياته لإجبار إسرائيل على الانصياع للإرادة الدولية لتقوم بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وتؤكد المجموعة كذلك أن ما تقوم به إسرائيل يمثل تحديا لمشاعر العرب والمسلمين وكل محبي السلام.

في الختام، نتطلع إلى عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، في الوقت الذي يحدده القرار المعروض أمامنا، وندعو كافة الدول المحبة للسلام لتبني وتأييد هذا القرار لنكون قد خطونا في الاتجاه الصحيح لتحقيق تطلعات وآمال شعب فلسطين الذي عانى كثيرا من نير الاحتلال البغيض، وتمكينه من إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية): باسم حكومة وشعب المملكة العربية السعودية، أتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى العائلة الهاشمية المالكة وإلى حكومة وشعب الأردن الشقيق بوفاة الملك الراحل الحسين بن طلال، سائلين الله له الرحمة والمغفرة، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان. ونعرب عن دعمنا وموازرتنا للأردن الشقيق وتمنياتنا له بدوام التقدم والازدهار.

كما نعرب لحكومة وشعب كولومبيا عن عميق حزننا على ضحايا الزلزال الأخير الذي وقع على أراضيها.

السيد الرئيس، يسرني أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن استجابة الجمعية العامة بانعقادها اليوم هو دليل على المأزق الذي واجهه المجتمع الدولي، وهو دليل آخر على حرص المجتمع الدولي بأسره على ممارسة مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية.

في العديد من الاجتماعات السابقة لدورات الجمعية العامة ومجلس الأمن طالب المجتمع الدولي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبأغلبية ساحقة، الامتناع عن القيام بأية أنشطة استعمارية وغير قانونية، أو تغيير غير شرعي لواقع الأمر على الطبيعة في القدس الشريف وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن هذه الإجراءات والسياسات تنعكس بشكل سلبي على العملية السلمية في الشرق الأوسط وتؤدي إلى تأزم الوضع فيه.

لكن استمرار التحدي الإسرائيلي لقرارات المجتمع الدولي المتمثل في إقامة المستعمرات على الأراضي الفلسطينية بغية تغيير معالم الأرض وإقرار واقع جديد، وتبني سياسة تهويد القدس بزرع مستعمرات إسرائيلية فيه وحوله وضم المناطق ذات الكثافة اليهودية إليه، وتفريغه من سكانه العرب، والقيام بإصدار قرار بتوسيع منطقة القدس لتشمل المستعمرات المجاورة استباقا لمفاوضات الوضع النهائي للقدس، هو أكبر دليل على إمعان الحكومة الإسرائيلية في تخريب العملية السلمية وإيقافها.

لقد أدت هذه الممارسات الإسرائيلية إلى إجهاض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأوصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود. إن ما نشاهده من تصرفات من جانب الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا يجعلنا نتفاءل بإمكانية تحقيق السلام الذي تنشده شعوب المنطقة. وإذا لم تقابل هذه التصرفات بمواقف صارمة وحازمة تجاه إسرائيل تلزمها بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وباحترام الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وبالدخول في مفاوضات جادة مع الفلسطينيين واستئناف المفاوضات مع سوريا ولبنان من النقطة التي توقفت عندها، فإن جميع الجهود سوف تذهب أدراج الرياح.

إننا نهيب بالمجتمع الدولي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص التحرك لإنقاذ عملية السلام ولإيقاف العبث الإسرائيلي في أكثر أجزاء هذه العملية دقة وحساسية، ألا وهي قضية القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، التي يجب أن يتم التعامل معها من منطلق كونها أهم القضايا في ملف النزاع العربي - الإسرائيلي.

إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية الراهنة جادة في مسعاها لتحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني فما عليها سوى تأكيد التزامها بنصوص الاتفاقيات المبرمة والشروع في استئناف المفاوضات لاستكمال حل القضايا العالقة.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين، انطلاقا من حرصها على إحلال السلام وإشاعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، عملت على دعم عملية السلام منذ بدايتها، وشاركت كمراقب في مؤتمر مدريد. كما شاركت بفعالية في المباحثات متعددة الأطراف وظلت وستظل

تؤيد هذه العملية وتدعمها في جميع نشاطاتها واتصالاتها الدولية.

كذلك فإن الدول العربية، وعلى ضوء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تبنت بالإجماع موقفا ثابتا يقضي بأن خيار السلام خيار عربي استراتيجي، مما يؤكد أنه ليس هناك تراجع عربي عن هذا الموقف المحدد.

ولكننا يساورنا القلق المتزايد من استمرار الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بما في ذلك قيامها بإنشاء المستوطنات في جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية المحتلة، وعدم قبولها بانطباق الاتفاقية قانونا على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وعلى بقية الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية تطالب الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف بعقد مؤتمر بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترام الاتفاقية وفقا لأحكام المادة الأولى المشتركة منها.

كما تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإلغاء جميع السياسات والقرارات التي اتخذتها بصورة غير شرعية وغير قانونية، والتوقف الكامل عن أية ممارسات أو تجاوزات في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقيامها بالتنفيذ الفوري لهذه الاتفاقية والالتزام بها واحترامها.

وإننا إذ نشكر الحكومة السويسرية بوصفها وديعة لاتفاقية جنيف، لندعوها إلى بذل جهودها بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية.

إننا نؤكد من جديد اعتقادنا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ملزمان باتخاذ تدابير محددة وملموسة لمنع التجاوزات الإسرائيلية في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وأي انتهاكات إسرائيلية أخرى للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وإن أملنا كبير في أن يتحمل المجتمع الدولي الآن مسؤولياته تجاه هذه الممارسات والتجاوزات الإسرائيلية ليثبت للعالم أجمع دعمه للحق والعدالة والسلام.

السيد جمعة (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب، من خلال بعثة الأردن الدائمة، عن تعاطف وفدي العميق مع حكومة الأردن وتعازينا القلبية لها على وفاة ملكهم المحبوب، جلالة الملك حسين. إن شعب بروني دار السلام يشاطر شعب المملكة الأردنية الهاشمية أحزانه.

ونعرب أيضا لكولومبيا حكومة وشعبا عن تعازينا وتعاطفنا للكارثة التي جلبت الموت والمعاناة إلى ذلك البلد مؤخرا.

وكما في المرات السابقة، تضم بروني دار السلام صوتها مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة لتعرب مجددا عن دعمها القوي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إنشاء الدولة الفلسطينية. ويشعر وفدي بالقلق إزاء التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال تمثل العقبة الرئيسية على طريق إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام. ونحن نشعر بإحباط شديد إزاء الاستمرار في بناء وحدات سكنية في المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم، في الضفة الغربية جنوب القدس الشرقية المحتلة، وفي بناء طرق التفافية في الضفة الغربية، وإزاء كون جميع الأنشطة الاستيطانية مستمرة في الأراضي المحتلة. ويرى وفدي أن تلك الأنشطة تقوض روح الثقة والتعاون ذات الأهمية الحيوية لإنجاح عملية السلام. وتعليق الإسرائيليين مؤخرا لاتفاق واي ريفر، الذي وقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٨، يمثل نكسة أخرى منيت بها هذه العملية.

وتؤمن بروني دار السلام إيمانا راسخا بأن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وصيغة الأرض مقابل السلام لا تزال تمثل أسس المفاوضات بغية التوصل إلى سلام عادل شامل دائم في المنطقة. كما نعتقد أن امتثال إسرائيل للقرارات دإط - ٢/١٠، و دإط - ٣/١٠، و دإط - ٤/١٠، و دإط - ٥/١٠، المعتمدة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة،

ستساعد على إزالة التوتر في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو بروني دار السلام جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة بذل الجهود لحث الإسرائيليين على الامتثال لجميع القرارات السابقة وإعادة عملية السلام إلى مسارها فورا وضمان استمرارها من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

وختاما، تود بروني دار السلام أن تعرب مجددا عن تأييدها لعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتطبيق تلك الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعرب بروني دار السلام مجددا عن التزامها القوي بقضية الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت له وتضامنها المستمر معه في نضاله من أجل سلام عادل ودائم ومن أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة.

السيد بوانغ (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يشارك وفدي تماما في تأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الإنحياز.

وأود أن أضم صوتي أيضا إلى من أعربوا عن الأسى العميق وتقدموا بالتعازي الخالصة إلى المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا في المناسبة المحزنة للرحيل المفاجئ لصاحب الجلالة الملك حسين بن طلال. لقد عمل صاحب الجلالة الملك حسين طوال حياته عملا دؤوبا لتحقيق السلام في المنطقة. وسعيه في سبيل هذه القضية النبيلة لم يتوقف مطلقا رغم تدهور صحته. ويشهد على ذلك تدخله الذي جاء في أنسب وقت أثناء محادثات السلام في واي ريفر والذي أسهم إسهاما كبيرا في إبرام اتفاق واي ريفر. ويحدو وفدي أمل صادق في أن شعوب الشرق الأوسط، يهودا وعربا، ستحترم ذكرى الملك حسين فتحول الشرق الأوسط إلى منطقة سلم وسكينة.

إن قضية فلسطين قد تتسبب في بعض الأحيان في إثارة الإحباط واليأس نظرا لما يبدو أنه أصبح طبيعتها المستعصية على الحل. ولكن لأهمية هذه المسألة، ظل الإحباط واليأس يمثلان ترفا لا طاقة لنا بتحمل تكلفته. والمسائل الهامة التي يشير إليها وفدي هي حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي السلام المستعصي الذي لا بد من بلوغه والذي نقدسه كلنا ونصلي من أجل تحقيقه في الشرق الأوسط.

وقد ذكرنا من قبل وسنذكر مرة أخرى هنا أن السلم طريق ذو اتجاهين. وإن الطرفين المعنيين - أي قيادتي إسرائيل وفلسطين على حد سواء - ينبغي لهما أن تستمرا في السعي لتحقيق السلام بروح الأخذ والعطاء. وهذا هدف يمكن تحقيقه، كما اتضح من الاتفاق على اتفاقات أوسلو وبشأن تنفيذها لاحقا، رغم أن مستقبلها أصبح قاتما في غضون ذلك بسبب ما اقترفته اليد الآثمة لمتطرف معاد للسلام وما أعقب ذلك من تغيير في الحكومة الإسرائيلية.

ولئن كانت عاقبة الوفاة المأساوية لرئيس الوزراء إسحق رابين انقطاعا أو فجوة في تطور عملية السلام، فإن بصيصا من الأمل بدأ يلوح ثانية بتجدد فرص السلام التي مثلها اعتماد مذكرة واي ريفر في أواخر السنة الماضية. حيث التزم الاسرائيليون والفلسطينيون باستئناف التنفيذ العملي لاتفاقات السلام.

ولا يمكننا إلا أن نشير إلى أنه بالرغم من الجهود الباسلة للفلسطينيين لتنفيذ مذكرة واي ريفر، وقعت هذه الجهود مرة أخرى ضحية تقصير شركائهم في الوفاء بنصيبهم من الصفقة. إن تنفيذ مذكرة واي ريفر يبقى معلقا. وقد يذهب البعض إلى القول إن الانتخابات الوطنية، التي لم تنظم حتى الآن في اسرائيل، ستجعل من الصعب تنفيذ تلك المذكرة.

إلا أن وفدي يشعر بالقلق من أن يستأثر توقيت تلك الانتخابات بالأولوية على السعي لتحقيق السلام بتنفيذ اتفاقات أوسلو. ومما يزيد الطين بلة، أن الأنشطة التي تخالف عملية السلام وتضر بها تجد لها مكانا في برنامج الأعمال التي تنفذ في إسرائيل. إن مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات غير الشرعية مستمران أثناء تجميد المذكرة. ومن الواضح أن هذه الحالة تفند تماما الحجة بأن المذكرة لا يمكن تنفيذها في هذه المرحلة.

ويود وفدي أن يضم صوته إلى من دعوا الحكومة الإسرائيلية إلى احترام كلمتها. والسلام في الشرق الأوسط لا يمكن تأجيله أو إبقاؤه مجمدا إلى الأبد. إن سعي إسرائيل إلى إيجاد بيئة آمنة لمواطنيها لا ينفصل عن حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في الحصول على مكان لهم تحت الشمس.

ونحن إذ نعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، فإننا نؤمن أيضا

إيمانا راسخا بأن الفلسطينيين يحق لهم بدورهم أن تكون لهم دولتهم. ونناشد بقوة السلطات في إسرائيل أن تنفذ مذكرة واي ريفر. إن الإسرائيليين من كل المشارب، خاصة من يتوقون حقا للسلام ويعترفون بحق الشعوب الأخرى في أن تكون لها تطلعات مماثلة لتطلعاتهم، ينبغي ألا يتوقفوا عن العمل الدؤوب إلى أن يحل اليوم الذي يمكن فيه لجميع أبناء إبراهيم أن يعيشوا معا كأخوة. إن القيادة الباسلة وبعيدة النظر التي أبداها الراحل إسحق رابين بوضوح لا يمكن احترامها إلا بجهود الإسرائيليين المحبين للسلام وعملهم على نحو أشق من أجل تحقيق حلمه.

وأود أن اختتم بياني بضم صوت وفدي إلى أصوات الذين أعلنوا عن رغبتهم في عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية. ونعتقد أن الوقت قد حان لتحديد موعد ومقر المؤتمر.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اجتمعنا في هذه القاعة بالأمس لنسمتع إلى كلمات رثاء معبرة لجلالة الملك حسين. وقد تحدثت مجموعات إقليمية مختلفة؛ وأدلى ممثلو البلدان المختلفة ببياناتهم بعدد من اللغات. إلا أن الجميع خلصوا إلى استنتاج واحد بشأن ما جعل الملك حسين رجلا عظيما: ألا وهو عمله الدؤوب من أجل السلام وجهوده المضنية لجعل شعبه يستفيد من ثمار السلام. وهذا أمر نتوق إليه جميعا وهو بالذات الهدف الذي يجمعنا هنا اليوم.

وتعمل الولايات المتحدة جاهدة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط. وأعتقد أننا نتشارك جميعا في السعي إلى هذا الهدف. والأمم المتحدة يمكنها أن تؤدي دورا إيجابيا وهاما في هذا المسعى. إلا أن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا هو: هل تسهم هذه الدورة الاستثنائية الطارئة أو مشروع القرار هذا في تحقيق هذا الهدف؟ الإجابة بوضوح هي، لا.

وحكومتي لا تعتبر مشروع القرار هذا، سواء من حيث محتواه أو نبرته، مشروعا ينهض بقضية السلام في الشرق الأوسط، أو يبشر حتى بتحسين مصير الفلسطينيين، الذي يمثل الهدف المعلن لهذه المبادرة. بل إن من المرجح أن يحدث مشروع القرار هذا أثرا عكسيا فحسب، مما يزيد من إفساد المناخ السائد بين الطرفين وبالذات في الوقت الذي تنشأ فيه الحاجة إلى قيام كلا الجانبين بأعمال لتحسين ذلك المناخ.

لقد اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على معالجة المسائل المثارةهنا اليوم في المفاوضات بينهم. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة أو أي هيئة أخرى يجب ألا تتدخل في تلك المناقشة. ولكن الأهم، أننا نعتقد أن هذه المبادرة ستؤدي إلى نتيجة عكسية.

فالدعوة الواردة في مشروع القرار إلى عقد اجتماع لجميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بغية "إنفاذ" الاتفاقية في الأراضي المحتلة، أمر لن يؤدي إلا إلى إفساد المناخ اللازم توفره لإجراء مفاوضات مثمرة وناجحة في نهاية المطاف. فصياغة مشروع القرار هذا والخطوات المقترحة فيه تستبق نتيجة المفاوضات بشأن موضوعات المركز الدائم وتعوق فرص تحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام الذي نشارك في طلبه جميعنا.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ من أن مشروع القرار هذا، شأنه شأن القرارات الماضية، يشكل تعديا غير مقبول على الاستخدامات الأساسية لاتفاقية جنيف الرابعة ومعناها الأساسي. فهذا المشروع خطوة أخرى نحو تسييس الاتفاقية النبيلة، التي هي في الأساس اتفاقية إنسانية في طبيعتها. كما أنه ينتقص من الاتفاقية ليستخدمها أداة للدفع بالخطط الخاصة لبعض الأطراف في عملية مفاوضات.

إن هذا المشروع مشروع مطنب وطنان ولن يحقق الهدف الذي يسعى ظاهريا إلى تحقيقه. بل إنه لن يدفع بتلك العملية إلى الأمام بأي قدر. وإذا نجح في أي شيء فربما ينجح في تسييس اتفاقية جنيف الرابعة. فهل ذلك حقا أمر يمكن أن يصفه أي منا بالنجاح؟

وينبغي ألا ندع هدفنا يغيب عن ناظرينا. وحكومتي لم تدعه يغيب، ونحن نعمل كل يوم لتحقيق تسوية عادلة ودائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونود أن نرى تنفيذ مذكرة واي ريفر برمتها من جانب الطرفين بأسرع ما يمكن. ونود أن نرى تقدما يحرز في مفاوضات المركز النهائي.

ولذلك، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا. وندعوكم إلى أن تحذو حذونا.

السيد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب، باسم حكومة

وشعب جمهورية إيران الإسلامية، عن عميق تعازينا لحكومة وشعب الأردن في المناسبة المحزنة، مناسبة وفاة الملك حسين، وأن نتضرع إلى الله العلي القدير أن يسبغ على الملك الفقيد رحمته ومغفرته القدسية وأن ينعم على الشعب الأردني بالرفاه والازدهار.

أود أيضا أن أعرب عن مؤاساتنا وتعازينا لحكومة وشعب كولومبيا في ما أحدثه الزلزال المأساوي الذي أودى بحياة المئات وألحق أضرارا واسعة في ذلك البلد.

لقد استؤنفت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة مرة أخرى لمناقشة استمرار الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وانعقاد هذه الدورة دليل واضح على سياسة اسرائيل المتعنتة القائمة على التجاهل التام لسيادة القانون الدولي ومناشدات المجتمع الدولي لها بأن توقف أعمالها وممارساتها غير القانونية في فلسطين المحتلة، وخاصة أنشطتها الاستيطانية.

والقرارات الأربعة التي اعتمدت أثناء هذه الدورة الاستثنائية خلال السنتين الماضيتين أدانت إسرائيل صراحة لعدم امتثالها لقرارات هذه الجمعية وأعلنت عن رفضها لمشروعية الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية، وكذلك نتائجها وآثارها العملية، في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وطالبت القرارات أيضا بأن توقف إسرائيل على الفور وبالكامل أعمال البناء في جبل أبو غنيم وكل الأعمال الأخرى في القدس، وبناء المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، وبناء الطرق الالتفافية ومصادرة الأراضي. ومما له أهمية مماثلة ما تتضمنه هذه القرارات من أحكام تشير إلى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتؤكد على مسؤوليات النظام الإسرائيلي والمسؤولين الإسرائيليين الناشئة عن استمرار انتهاكاتهم وخروقاتهم الخطيرة لمقتضيات هذه الاتفاقية.

وإن رفض اسرائيل وتحديها لهذه القرارات وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يوضح نية النظام الإسرائيلي الخسيسة بأن يواصل اتباع سياسته السيئة السمعة القائمة على التوسع واحتلال أرض الغير عن طريق العدوان، واستخدام القوة الغاشمة والترهيب. وهذه السياسات غير المشروعة والممارسات اللاإنسانية لم توجه نحو سكان الأراضي المحتلة فحسب، بل مورست أيضا لإدامة وضع اللاجئين بالنسبة لـ ٤ ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات في مخيمات اللاجئين في ظل ظروف صعبة. وإن استمرار هذا الوضع المجحف من شأنه بالتأكيد أن يطيل من أمد معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي مخيمات اللاجئين.

ولا شك في أن الأعمال والسياسات الإسرائيلية هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، وبالتالي فإنها تخلق مناخا من الخوف والقلق بين دول المنطقة وكذلك في صفوف المجتمع الدولي بأكمله. ويصبح الشعور بالكرب عميقا عندما يرى العالم أن إسرائيل لا تأبه بتنفيذ واجباتها والتزاماتها الناجمة عن الاتفاقات التي دخلت فيها بعد ترو، بالرغم من الحقيقة المعترف بها بأن معظمها صمم لصالحها.

ولهذا، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة العالمية الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، عليها مسؤولية دائمة بتناول القضية الفلسطينية بغرض إحلال السلام والعدل في المنطقة التي ظلت منذ أكثر من نصف قرن تصيبها الأزمات وتجرفها دوامة من التوتر المستمر والمواجهة المدمرة. ومما يبعث على أسفنا الكبير، أن مجلس الأمن أصابه العجز منذ وقت طويل لأسباب واضحة يعرفها الجميع، ولم يف بمسؤوليته - التي حددها الميثاق تحديدا جيدا - لتناول قضية فلسطين بشكل حاسم. وقد دفع هذا بأعضاء الأمم المتحدة الى أن يطلبوا عقد دورة استثنائية وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) المتخذ في عام ١٩٥٠.

وفي ظل هذه الظروف من المحتم على الجمعية العامة أن تكون رائدة في إدانة ورفض السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة الرامية الى إدامة الاحتلال بالقوة، بغية إنهاء هذه الأعمال غير المشروعة في الحال. والجمعية، بقيامها بهذا، ينبغي أن تعلن أن جميع التدابير والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع والمركز القانوني والتكوين الديموغرافي للقدس وسائر الأراضي المحتلة، بما في ذلك القوانين التي أصدرها البرلمان الإسرائيلي يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ باطلة ولاغية.

وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة، تقدر مبادرة حكومة سويسرا التي عقدت، بصفتها وديعة للاتفاقية، اجتماعا للخبراء بشأن الاتفاقية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وهذا الاجتماع، كما ورد في تقرير رئيسه، عقد لتحليل المشاكل العامة المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الرابعة، وبخاصة في الأراضي المحتلة. وإننا نرى أن ذلك الاجتماع كان خطوة الى الأمام وفي الاتجاه الصحيح لتناول المسائل ذات الطابع الإنساني في وقت الصراع المسلح أو في الأراضي المحتلة.

باقتراب الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف الأربع، سيتحقق زخم للمجتمع الدولي كي يؤكد من جديد عزمه على ضمان وتعزيز مبادئ القانون الإنساني عن طريق إزالة أية عقبات - تقنية أو سياسية أو غيرها - أمام التطبيق التام لهذه الاتفاقيات في جميع الأحوال والظروف. ووفقا لذلك، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية تأييدها لعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية بشأن تدابير إنفاذ أحكامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ويحدونا أمل وطيد في أن يتمكن ذلك المؤتمر من الإسهام في استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

أخيرا، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية استمرار واستئناف المناقشة بشأن المسألة التي تنظرها الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، بسبب الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، سواء في الأراضي المحتلة أو في مخيمات اللاجئين كان المفروض أن يتم منذ زمن بعيد. وبلوغا لهذه الغاية، يبقى دور الأمم المتحدة، وبشكل خاص دور الجمعية العامة، دورا هاما كما كان دائما.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أعرب نيابة عن الصين حكومة وشعبا عن حزننا العميق بسبب الرحيل المحزن للملك حسين ملك الأردن. وقد بعث الرئيس الصيني جيانغ زيمين برقية الى ملك الأردن الجديد، الملك عبد الله، أعرب فيها عن الحزن العميق والتعاطف القلبي مع أفراد الأسرة المالكة.

لقد كان الملك حسين زعيما عظيما للشعب الأردني ورجل دولة بارزا في العالم العربي. وقد كرس حياته كلها لرفاه الأردن وتطوير عملية السلام في الشرق الأوسط. والملك حسين لم يحظ بحب الشعب الآردني فحسب، وإنما باحترام المجتمع الدولي الكبير أيضا. وفي هذه اللحظة المحزنة، لا شك في أن أفضل طريقة لتخليد الملك حسين تتمثل في أن نبذل كل ما في وسعنا لندفع بعملية السلام في الشرق الأوسط الى الأمام، وهي العملية التي عمل من أجلها طيلة حياته.

قررت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا أن تعلق مؤقتا تنفيذ اتفاق واي ريفي للسلام، وأن تواصل بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تؤجل المرحلة الثانية من انسحاب القوات من الضفة الغربية. والوفد الصيني يشعر بقلق بالغ بشأن هذا التطور في الأحداث هناك. ونعتقد أن تلك التحركات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، بعد أن خربت عملية السلام في الشرق الأوسط وسببت توترا في المنطقة، ينبغي أن توقف فورا.

لقد آمنت الصين دوما بأن قضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط. ولا يمك للسلام الحقيقي الدائم أن يحل بين إسرائيل وفلسطين، ولا يمكن للسلام والاستقرار والتنمية أن تتحقق في الشرق الأوسط، إلا بعد أن تحل القضية الفلسطينية بطريقة عادلة معقولة وبعد أن تعاد الحقوق المشروعة الى الشعب الفلسطيني. ونحن نرى أن أية تسوية سياسية لمسألة الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط وصلت الآن الى منعطف حساس حاسم. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية الى إبداء معزتها للسلام الذي اكتسب بعد جهد، وتنفيذ التزاماتها كاملة، والتقيد الصارم بالاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا بين فلسطين وإسرائيل، والعمل على دفع عملية السلام الى الأمام بطريقة مرنة عملية ودون التأثير بالاضطرابات.

السيد السنوسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أتقدم إلى الشعب الأردني الشقيق بأخلص تعازينا بوفاة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال. وأود أن أقول أيضا الى أشقائي الأردنيين إن الشعب المغربي بأسره، والأمة العربية، والأمة الإسلامية، وجميع شعوب العالم المحبة للسلام تشاطرهم الشعور بالحزن والأسى.

إن العالم سيذكر صاحب الجلالة الملك حسين، ملك الأردن، وهو باني الأردن الحديث، بأنه بطل ضم جهوده الدؤوبة الى جهود قادة عرب آخرين من أجل جعل السلام هدفا يمكن تحقيقه.

لقد خلف صاحب الجلالة الملك حسين للأمة العربية وللأردن إرثا عظيما من الحكمة والرؤيا والشجاعة. وخلف لصاحب الجلالة الملك عبد الله، خلفه الكفوء، قدرة لا تثمن على تعزيز السلام والتنمية في الشرق الأوسط. ونسأل الله أن يساعده على الاضطلاع بعمله النبيل، وندعو الله العلي القدير أن يتغمد روح الفقيد واسع رحمته.

لقد استأنفت الجمعية العامة في أقل من عامين الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة أربع مرات للنظر في مسألة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال هذه الاجتماعات، اتخذت الجمعية العامة قرارات تدين السياسات الإسرائيلية، ولا سيما سياسة بناء المستوطنات. والمؤسف أن إرادة المجتمع الدولي التي أعربت الجمعية العامة عنها بوضوح لم تكن كافية لحمل الحكومة الإسرائيلية على الإصغاء الى قول الحق.

وتواصل إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، انتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بتنفيذها سياسة ترحيل الفلسطينيين ومصادرة الهويات وتحويل مجاري المياه، وهذا غيض من فيض. ولا شك بالتالي في أن إسرائيل تستمر في التهرب من تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وهذا ما حتم استئناف هذه الدورة.

والقصد من هذه الدورة الاستثنائية الطلب الى إسرائيل مرة أخيرة العودة الى الإصغاء الى صوت الحق والى احترام الاتفاقات المبرمة. والمغرب، بوصفها مقدمة لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، تؤيد التوصية المتجددة من الجمعية العامة بأن تعقد الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة مؤتمرا بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ لدراسة التدابير الكفيلة بإنفاذ الاتفاقية وضمان احترامها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

وأود بالتالي أن أغتنم هذه الفرصة للطلب مجددا الى الحكومة الإسرائيلية بأن تعيد النظر في قرارها بتعليق تنفيذ مذكرة واي ريفر. وإسرائيل التي كثيرا ما كررت القول إنها تريد السلام لا شك أنها تدرك أن ليس بإمكانها أن تحصل على السلام من دون العدالة والمساواة. فإسرائيل تواصل حصرا النظر الى عملية السلام في الشرق الأوسط من منظور أمني. ومع ذلك، لا يمكن كفالة أمن إسرائيل إذا لم يكن أمن جيرانها مكفولا. ومن المؤكد أيضا أن إسرائيل تدرك أن الأمن ليس سوى خطوة واحدة في مشروع حضاري كبير تعلق عليه آمال المنطقة بأسرها ويتضمن - الى جانب عنصر الأمن - التسامح والمساواة والتعايش والتعاون والتنمية وأخيرا السلام لجميع شعوب الشرق الأوسط.

ومن المناسب قبل أشهر قليلة من بداية القرن الحادي والعشرين أن نأمل أن تشهد نهاية القرن هذا، في نهاية المطاف، إغلاق هذه الصفحة القاتمة من تاريخ الشرق الأوسط. فلنأمل في أي حال أن تتمكن الأجيال المقبلة من أن تتذكر الصراع في الشرق الأوسط بوصفه شيئا من الماضي.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بالإعراب قبل كل شيء - بالنيابة عن صاحب الجلالة ملك سوازيلند وشعبها وطبعا عن حكومة مملكة سوازيلند - عن تعازينا برحيل صاحب الجلالة الملك حسين، ملك الأردن. ونطلب من الله العلي القدير أن يخفف الآلام الشديدة التي ألمت بشعب الأردن بسبب الرحيل المفاجئ لصاحب الجلالة الملك. إن الشعب برحيل جلالته لم يفقد أبا فحسب، بل حُرم من قائد يتحلى بالصبر إزاء ظروف خارجة عن تحكم البشر.

لقد طلبت مملكة سوازيلند الكلمة للإعراب عن آرائها في البند المعروض علينا اليوم. لقد أصغينا الى جميع الدعوات الموجهة الى أطراف النزاع كي تتوصل الى فهم مشترك بينها. ولقد تعززت توقعاتنا بالتالي بسلسلة من المؤتمرات التي جمعت الطرفين، وهي المؤتمرات التي وافق كلاهما فيها على متابعة إحلال السلام في الشرق الأوسط.

إن المجتمع الدولي، الذي لم يغب عن باله طبعا وجود عقبات أمام إحلال السلام، وعدم نسيانه طبعا وجود صعوبات تواجه البشرية جمعاء، واصل حث الطرفين على الجلوس الى طاولة المؤتمرات ونخص بالذكر مؤتمر أوسلو، ومؤتمر مدريد، ومؤتمر واشنطن عام ١٩٩٥، ومؤتمر القاهرة عام ١٩٩٣، ومؤخرا الاجتماع الذي عقد في مزرعة نهر واي ريفر في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقع إذن على عاتق هذه الهيئة المسؤولية عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تطلب الى جميع الأطراف ألا ترتد عن الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في جميع تلك المؤتمرات. فليس هناك وقت للتكلم عن مواقف سياسية في مناقشتنا. إن الوقت لم يعد في صالحنا. ونظرا لهذه الحالة، تود مملكة سوازيلند أن تقنع السياسيين الدوليين الحاضرين هنا اليوم بأن يتقدموا بقرارات تطلب الى كلا الطرفين التنفيذ العاجل والمشرف للاتفاقات المنصوص عليها في مذكرة واي ريفر.

ولنعمل على تحرير أنفسنا من قيود التاريخ الذي يعترض طريق إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

ويود وفدي أن يرى قرارا يضع على نحو محدد إطارا زمنيا لكل من إسرائيل وفلسطين تكونان فيه على استعداد للوفاء بالتزاماتهما واحترامها. ومن ثم فإن وفدي مندهش وهو يتساءل عن غرض جدول الأعمال هذا المعروض علينا. إن اتفاقية جنيف الرابعة ليست سياسية، وإنما إنسانية. ونحن هنا إزاء حالة سياسية. وسنكون قد تخلينا عن مسؤوليتنا النبيلة إذا لم نتخذ قرارات تدعو كلا الطرفين بشدة إلى الالتزام بأحكام الاتفاقيات التي التزما بها.

ولهذه الأسباب، سيمتنع وفدي عن التصويت، تمشيا مع سياسة حكومة جلالته التي مفادها أن المرء عندما ينشب قتال بين إخوته، فإن أفضل شيء يمكن أن يعمله ليس الوقوف إلى جانب أحدهما وإنما على الحياد مع تذكير الطرفين بمسؤوليتهما النبيلة في المجتمع، وهي العيش والتعايش معا بسلام. واليوم، أقول للطرفين المعنيين: تعالا إلى مملكة سوازيلند. فنحن لدينا الحل؛ والحل يكمن في الجلوس حول طاولة التفاوض التي تحترم فيها الالتزامات. وفي ذلك الوقت فقط سيكون لدى المجتمع الدولي مبرر للاحتفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة العاشرة، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد شتايلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود السلطات السويسرية وشعب سويسرا الإعراب عن تعازيهما للأسرة المالكة في الأردن وإلى حكومة الأردن وشعبه بوفاة جلالة الملك حسين، المدافع عن السلام في الشرق الأوسط. ولقد أعلنت السلطات السويسرية، أن أفضل تراث خلفه الملك هو عمله من أجل السلام. ويحدونا أمل في أن يأتي الجميع في المنطقة الآن ليسيروا معا على طريق السلام.

إن سلطات سويسرا وشعبها يودان أيضا الإعراب عن تعاطفهما مع كولومبيا حكومة وشعبا لما تكبدته من خسائر بشرية مأساوية.

إن سويسرا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة، ترى أن الاتفاقية قابلة تماما للانطباق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأنها يجب أن تطبق على الوجه الكامل في تلك الأراضي. وقد أعلنت سويسرا ذلك في مناسبات عديدة، بما في ذلك أمام هذه الجمعية العامة. وللأسف، أن انتهاكات كبيرة للاتفاقية قد لوحظت وأنها تضر بتنمية وحقوق السكان المدنيين. وتشمل تلك الانتهاكات سياسة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحالات الإبعاد، ومعاملة المحتجزين، ومحنة بعض الأشخاص المصابين، وتدمير المنازل، وحالات انتهاك حق الملكية. وتشعر سويسرا بالقلق إزاء تدهور الحالة في الأراضي، وتدعو في هذا الصدد، إلى احترام الاتفاقية.

وفيما يتعلق باتفاقيات جنيف، فإن سويسرا، بالإضافة إلى مسؤولياتها بصفتها دولة طرفا، تضطلع أيضا بدور آخر، وهو دور الوديع. وبالتالي سأتناول في بياني تحديدا ممارسة بلدي لهذا الواجب في سياق المسائل التي نتناولها اليوم.

في الفقرة ١٠ من منطوق القرار دإط - ٣/١٠ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، أوصت الجمعية العامة للمرة الأولى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بأن:

> "... يعقدوا مؤتمرا بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترامها، وفقا لأحكام المادة العامة ١ ..."

لماذا إذا، بعد مرور ما يربو على ١٨ شهرا من اتخاذ ذلك القرار، لم ينعقد ذلك المؤتمر بعد؟

وعقب اتخاذ القرار دإط ـ ٣/١٠، بدأت سويسرا، في صيف عام ١٩٩٧، بصفتها الوديع للاتفاقية، عملية تشاور مع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة. وقد طلبت بصفة خاصة إلى الدول الأطراف أن تبلغها بآرائها إزاء عقد المؤتمر والحصيلة الممكنة له. وبعدئذ اتضح عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأطراف فيما يتعلق بالجدول الزمني للمؤتمر. ولا تحتوي الاتفاقية الرابعة على أحكام تتصل بعقد مؤتمرات مكرسة لحالات محددة، ونتيجة لذلك لا تحدد الاتفاقية طرائق لها. وكان من شأن التوافق العام في الآراء أن يمكن الوديع من عقد المؤتمر في موعد مبكر، حسبما أوصت الجمعية العامة.

إن سويسرا لا بد لها من أن تفسر دورها كوديع تفسيرا تقييديا عندما تكون الأسس والمعايير القانونية غير محددة بوضوح أو عندما يحتمل أن يكون التصرف مثار خلاف. وفي المقابل، يمكن لها أن تمارس دورها على نحو أوسع عندما يكون الإطار واضحا وعندما تؤيد الدول الأطراف تصرفها.

وبالنظر إلى جملة أمور منها التوصيات المتكررة التي أصدرتها الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وآذار/ مارس ١٩٩٨، واصلت سويسرا مشاوراتها. وفي اتصال وثيق مع الدول والمنظمات المعنية أكثر من غيرها، سعت سويسرا إلى تحديد تدابير من شأنها أن تكون موضع توافق آراء وأن تكون مؤاتية لتعزيز احترام الاتفاقية الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي سياق عملية التشاور تلك مع الدول والمنظمات المعنية أكثر من غيرها، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تدبيرين أبلغ بهما الوديع لاحقا جميع الدول الأطراف في تموز/يوليه ١٩٩٨.

والمسار الأول من مجموعتي التدابير هذه يقضي بأن تدعو حكومة سويسرا ممثلي اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماع مغلق بحضور ممثلين من لجنة الصليب الأحمر الدولية للنظر في الإجراءات والآليات التي يمكن أن تسهم في التطبيق الفعال لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد عقد أول اجتماع في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبدأ المشاركون في تبادل الآراء بشأن امكانية اتخاذ إجراءات محددة لإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة. واتفق المشاركون على أن يجتمعوا مرة أخرى للنظر في أفكار ومقترحات من شأنها تعزيز احترام اتفاقية جنيف الرابعة. ولم يتحقق بعد الأمل في الإسهام في إحداث تحسن سريع في الحالة الميدانية. إلا أن سويسرا تعتبر أن هذا النوع من الاجتماعات يمكن أن يحقق نتائج إيجابية من حيث إحراز تحسينات ملموسة على أرض الواقع، شريطة ألا يكون مبدأ احترام أحكام الاتفاقية موضع شك. وفي صيف عام ١٩٩٨ بدأت سويسرا إجراء اتصالات بالمشاركين بغية عقد اجتماع آخر. إلا أن ذلك الاجتماع أُجّل مرارا. وتأمل سويسرا أن يحدد موعد معين لهذا الاجتماع بأسرع ما يمكن.

أما المسار الثاني الذي ناقشت محتوياته جميع الدول الأطراف، فقد تمثل في تنظيم اجتماع للخبراء للنظر في المشاكل العامة المتعلقة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. وعقد ذلك الاجتماع في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٨. وأتاح الاجتماع للمشاركين أن ينظروا في السبل والوسائل اللازمة لضمان احترام الاتفاقية وفقا لروح المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف. إذ يقتضي حكم هذه المادة من الدول احترام هذه الصكوك في جميع الظروف والعمل على ضمان الاحترام لها. وتضع هذه المادة التزاما قانونيا حقيقيا، إلا أن مضمون ذلك الالتزام لم يحدد. والاتفاقية في حد ذاتها لا تنشئ أية آلية لضمان احترامها. فمؤتمر عام ١٩٤٩ لم يعتمد أي حكم يعالج بشكل محدد تسوية الخلافات المتعلقة بتفسير الاتفاقية. إلا أن المؤتمر دعا الدول في قراره الأول إلى بذل كل جهودها للاتفاق على عرض خلافاتها المحتملة على محكمة العدل الدولية. ومن ثم فإن المادة الأولى تجعل تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة معينة لضمان احترام الاتفاقية خاضعا بالضرورة، وعلى نحو أساسي، للتقدير السياسي للدول.

وفي اجتماع الخبراء حدد المشاركون الاتهاكات التي حدثت لتطبيق الاتفاقية والتدابير اللازمة لإنهاء هذه الانتهاكات ومنع حدوثها في المستقبل. وأكدوا على ان الخلافات السياسية والقانونية المتصلة بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة هي التي تعوق تطبيقها أساسا. ومن التدابير التي ذكرت في اجتماع الخبراء تنظيم اجتماعات تشارك فيها دول أو كيانات معنية على وجه الخصوص - وكذلك بعض الدول الأطراف، لدى الضرورة - التي تشارك في النظر في حالات محددة. وعقد اجتماع من هذا النوع في حزيران/يونيه الماضي مع ممثلي اسرائيل وفلسطين بحضور ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ومن بين التدابير الـ ١٧ المذكورة في تقرير رئيس الاجتماع النظر في توقيت وطرائق عقد المؤتمرات المختصة بحالات محددة، مثل التي أوصت بها الجمعية العامة في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن عقد مثل هذا المؤتمر يثير تساؤلات عديدة لا تجيب عليها اتفاقيات جنيف ولا بروتوكولاتها الإضافية ولا يمكن إلا أن تعالجها الدول الأطراف - لا الدولة الوديع.

وتشمل هذه الأسئلة، فيما تشمل، تحديد الظروف التي ينبغي أن يعقد فيها مثل هذا الاجتماع وإلى أي مدى يمكن لهذه الاجتماعات أن تخفف على نحو ملموس من محنة الضحايا. ومن يمكن أن يبادر بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع؟ هل الدولة الوديع؟ أم عدد معين من الدول الأطراف؟ أم منظمة دولية؟ وكيف ينبغي اتخاذ القرار بعقد الاجتماع؟ وهل ينبغي أن يتخذ هذا القرار من جانب جميع الدول الأطراف أم بأغلبية بسيطة أو أغلبية مشروطة من الدول الأعضاء أو من الدول التي تتخذ موقفا؟ وكيف تتعامل الدول الأطراف مع حالة لا يشارك فيها واحد من الأطراف الأساسية في المؤتمر؟ وعندما يتم الاتفاق بشأن اجتماع ما، كيف تتخذ القرارات المتعلقة بالتحضير له وسيره؟ وماذا ينبغي أن يكون جدول أعماله وأهدافه؟ وما هي قواعد الإجراءات التي تطبق؟ ومن الذي يتحمل التكاليف؟

وعلى الرغم من المشاورات التي أجريت منذ صيف ١٩٩٧، وعلى الرغم من الأسئلة المحددة التي أثيرت من جانب الوفد السويسري في اجتماع الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لم تتلق الدولة الوديع بعد أي رد قاطع. وهذا هو فعلا السبب الرئيسي الذي منع انعقاد المؤتمر الذي أوصت به الجمعية العامة.

بعد قليل سيطلب من الجمعية العامة التصويت على مشروع قرار يوصي بعقد المؤتمر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩. وكان مشروع القرار هذا موضع مفاوضات شاقة بشأن مسائل من ضمنها التساؤل عما إذا كان ينبغي اقتراح موعد أبكر لعقد المؤتمر. ويعرب المشروع عن الامتنان لسويسرا وهو ما يجد منا الترحيب، ويدعو بلادي بوصفها الوديع للاتفاقية إلى الاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لذلك الغرض. وفي ضوء هذه التوصيات، ما هو الموقف الذي ستتخذه سويسرا بوصفها وديعا لاتفاقية جنيف الرابعة؟

إن السلطات السويسرية عندما أحالت إلى الدول الأطراف والأمين العام والمراقبين تقرير رئيس اجتماع الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر، فقد أعلنت عن نيتها في أن تضطلع بإجراء جولة جديدة من المشاورات مع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات المعنية مباشرة على نحو أكثر. وقد بدأت تلك المشاورات بالفعل، ولو أنها بصفة غير رسمية حتى الآن، وكُرّس معظمها للمسائل المتصلة بإمكانية عقد مؤتمرات تكرس لحالات محددة. وسويسرا بوصفها وديعا لا تستطيع أن تنظر في إمكانية الاضطلاع بدور نشط في الدعوة إلى قيام مؤتمر من ذلك النوع وعقده إلا إذا حددت الدول الأطراف في المقام الأول أساسا قويا لتنفيذ هذا الإجراء، حتى يمكن، في جملة أمور، تطبيقه في حالة حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة في أي مكان. وتحيط سويسرا علما بالرغبة التي أعلنت عنها أمام هذه الجمعية العديد من الدول في البحث عن أساس للعمل المشترك من جانب الأطراف المتعاقدة السامية. ونأمل أن يكون هذا الإجراء موضع اتفاق عام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.5/Rev.1.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جين يونغجيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة إذا اعتمدت مشروع القرار A/ES-10/L.5/Rev.1 فإن الأمين العام لا يتوقع أن تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي طلب الكلمة لتعليل تصويته قبل التصويت.

وأود أن أذكر الوفود بأن الكلمات المدلى بها في إطار تعليل التصويت محددة بـ ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غولد (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): ظلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ توقيع اتفاقات أوسلو تنتهك بصورة منهجية التزام رئيسها ياسر عرفات في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أمام رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحق رابين، "بأن يبت في جميع المسائل المعلقة المتصلة بالوضع النهائي عن طريق المفاوضات".

وهذا الانتهاك مستمر هنا اليوم. فمشروع القرار المقترح اليوم لا يدعم عملية السلام. بل على العكس إن هذا العمل يقوض أساسها الثنائي.

وتعتبر إسرائيل محاولة عقد مؤتمر للموقعين على اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة تشويها مبتذلا للقانون الإنساني الدولي بغرض تحقيق مصالح سياسية ضيقة. فهذا المؤتمر لم يعقد منذ عام ١٩٤٩ فيما يتصل بأي صراع في العالم، رغم الحالات الكثيرة من الحروب العدوانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي حدثت. ثم لا يمكن أن تكون لأي مؤتمر يقصد به التصدي لأوضاع المدنيين في زمن الحرب أي صلة على الإطلاق بالحالة في إسرائيل، حيث يعيش اليوم ٩٧ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حكم فلسطيني.

أخيرا، إن التطبيق الانتقائي لأي اتفاقية نشأت من تجربة أوروبا تحت الاحتلال النازي، على حالة إسرائيل، لا يقل عن كونه مهزلة. والواقع السياسي الدولي يتعرض هنا اليوم للالتواءات الأوروبلية التي توصف بموجبها الجهود المخلصة المبذولة للتنفيذ بأنها عقبات، ويبدو فيها الامتثال وكأنه لا شرعية.

ومن المهم أن توضح الأمور في ضوء التأكيدات التي صدرت هنا اليوم. ففي أعقاب الاجتماعات السابقة للدورة الاستثنائية الطارئة اقترح الوديع السويسري ترجمة أحكام القرارات المتخذة إلى حوار بشأن القضايا الإنسانية بين الأطراف المعنية. والواقع أن إسرائيل وافقت على هذه المقترحات واشتركت بالفعل في الاجتماع الأول في سويسرا، وأبدت اهتمامها بهذه الشواغل الإنسانية، على عكس المسار السياسي المقترح هنا اليوم.

وعلاوة على هذا، يمثل عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة إساءة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة. والقرار ٣٧٧ (د - ٥) ألف المتخذ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون "متحدون من أجل السلام" توخى عقد الدورات الاستثنائية الطارئة في حالة حدوث تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء الحروب والمجاعات التي تجتاح العالم فإن إعادة إثارة قضية تتعلق على الأصح بمائدة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ليست إلا تعريفا مدمرا للأولويات الدولية واستخداما مبددا للموارد الدولية.

وهناك مساران للتصدي للخلافات الإسرائيلية الفلسطينية. والخيار هنا واضح أمام المجتمع الدولي. فالمسار الأول هو قرارات الأمم المتحدة الأحادية الجانب التي لا تشجع إلا على الخيارات الفلسطينية الانفرادية. وهذا هو المسار المتبع هنا اليوم، وينبغي أن يقابل بالمعارضة. ولهذا السبب سوف تصوت إسرائيل ضد مشروع القرار.

والمسار الثاني هو طريق تسوية متفاوض عليها، تتمشى مع الالتزامات الصادرة في اتفاقات أوسلو. وأملنا أن تختار الدول بطريقة مسؤولة طريق العمل الذي يدعم الامتثال للالتزامات الماضية، بدلا من الطريق الذي لن يشجع إلا على تآكل الاتفاقات الموقعة ويزيد الفوضى الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد لتعليل التصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل كوبا في نقطة نظام.

السيد دواسا سسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): طلبتُ الكلمة لأسترعي الانتباه إلى أن كوبا، حسبما أعلن ممثل الإمارات العربية المتحدة يوم الجمعة الماضي عندما عرض مشروع القرار، هي أحد مقدميه. وأرجو أن تأخذ الأمانة العامة ذلك في الاعتبار عند إعداد النص النهائي لمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/ES.10/L.5/Rev.1.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، مصر، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

استراليا، جزر البهاما، الكاميرون، رومانيا، سوازيلند.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار د إ ط - ٦/١٠).

بعد ذلك أبلغ وفدا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وغانا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم على القرار الذي اعتمدناه للتو.

واسمحوا لي أن أذكر الوفود من جديد بأن تعليل التصويت محدد بـ ١٠ دقائق ويجب أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): صوتت كندا لصالح القرار لأننا نؤيد المبادئ التي بني عليها. وتظل كندا على انشغالها البالغ إزاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي غيرها من الأراضي المحتلة. وأننا نحث إسرائيل على وقف هذه الأنشطة، التي ترى فيها كندا انتهاكا للقانون الدولي وإضرارا بعملية السلام. وتؤمن كندا بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونطالب إسرائيل بقبول شرعية انطباق الاتفاقية على الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

ونأسف لاستخدام الجمعية العامة مرة أخرى آلية الدورة الاستثنائية الطارئة بأسلوب لا يبدو لنا مفيدا. وفضلا عن هذا فإننا نرى أن القرار معقد بسبب لهجته التي لا تفيد عملية السلام وبسبب العناصر غير الوثيقة الصلة بمسألة عقد المؤتمر المعني بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة.

وكندا، بوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية جنيف الرابعة، يود أن يشكر حكومة سويسرا على جهودها من أجل تنظيم اجتماع الخبراء الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة عموما. وقرارنا بشأن جدوى المؤتمر الذي تدعو الفقرة ٦ من المنطوق إلى عقده سيتخذ بعد إجراء دراسة كاملة لضرورة عقد هذا المؤتمر والنتيجة الممكن أن يسفر عنها والتكاليف المترتبة عليه، وطبعا بعد إجراء مشاورات كاملة مع الأطراف المتعاقدة السامية الأخرى.

وتؤيد كندا بقوة عملية السلام، وتشارك مشاركة نشطة في البحث عن سلام مديد ودائم في الشرق الأوسط. لذلك نشعر بقلق عميق إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام حاليا، وإزاء حقيقة أنه لم يحرز تقدم في تنفيذ مذكرة واي ريفر.

ويتحتم على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء الاحترام والتنفيذ الكاملين للاتفاقات المبرمة. ونحن نحث كلا الطرفين على الاحجام عن اتخاذ أية إجراءات من طرف واحد يمكن أن تعرض السلام للخطر، أو أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات.

السيد كرايتون (استراليا) (تكلم بالانكليزية): لا تزال استراليا تؤيد المبادئ التي يتضمنها القرار المتعلق بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وهي تأسف لأنها لم تتمكن من تأييد القرار نفسه. ونود أن نوضح تمام التوضيح رأينا القائل أننا نعتبر النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة مضرا بعملية السلام. وما فتئت استراليا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة لعملية السلام، وهي تحث الأطراف باستمرار على الالتزام بإجراء مفاوضات فعالة.

ونظرا للحالة الراهنة في المنطقة، بما في ذلك الانتخابات المقبلة في إسرائيل، تعتبر استراليا أن توقيت هذا القرار غير مناسب، ونحن لا نعتقد أن هذه الآلية مناسبة لدفع عملية السلام إلى الأمام.

ونتطلع إلى تحقيق مزيد من الزخم في عملية السلام. فليس هناك بديل لإجراء محادثات صريحة ومباشرة وواسعة النطاق بين الأطراف أنفسها.

ونعتبر أن القرار لن يدفع بعملية السلام إلى الأمام، ولذلك امتنعنا عن التصويت عليه.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تظل النرويج على اقتناع بأن على الأطراف أنفسها واجب ومسؤولية دفع عملية السلام إلى الأمام، والتنفيذ الكامل للاتفاق المؤقت فضلا عن مذكرة واي ريفر. لذلك تحث النرويج الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات من طرف واحد يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. ونحن نحث الأطراف على تكثيف المفاوضات الثنائية المباشرة تمهيدا لتنفيذ هذه الاتفاقات والدخول في مفاوضات ناجحة بشأن الوضع النهائي.

وترى النرويج أن عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة لا يشجع إحراز تقدم في عملية السلام. وما زالت لدينا تحفظات عن عدة عناصر في القرار.

وفي الوقت نفسه، تشعر النرويج بقلق عميق إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. وهذه الخطوات المتخذة من جانب واحد تعمل على زيادة حدة التوتر. والواضح أنها لا تتماشى مع روح الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، وهي تتناقض مع القانون الدولي.

وعلى الرغم مما لدينا أيضا من تحفظات عن عدة عناصر جديدة واردة في القرار، لم يكن أمام النرويج سوى خيار توكيد موقفنا من الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة في آذار/ مارس ١٩٩٨، والتصويت إذاً لصالح القرار.

السيد بينيتيز ساينز (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): تنظر أوروغواي بقلق عميق إلى أعمال العنف المتعاقبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي تعرض للخطر اتفاقات السلام الموقعة في مدريد قبل ثماني سنوات.

واليوم نحضر مرة أخرى الدورة الاستثنائية الطارئة آملين أن تفي الأمم المتحدة بالتزامها الرئيسي بكفالة السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان. لهذا السبب تحث بلادي مرة أخرى إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إحياء عملية السلام والتعاون بكاملها، وهي العملية التي كان قد تم الابتداء بها، الأمر الذي يعزز استعادة الثقة المتبادلة بينهما. ونحث كلا الطرفين على وقف جميع الأعمال غير القانونية التي قد تجعل من إعادة البدء بالعملية أمرا صعبا، وعلى الامتناع عنها.

لقد صوتت أوروغواي لصالح القرار د إ ط - ٦/١٠، فالقرار قبل كل شيء يؤكد مجددا أهمية القانون الإنساني الدولي، ويشير إلى التزام الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف باحترام وبتعزيز احترام هذا الصك القانوني الذي يتسم انطباقه بالعالمية.

ومع ذلك، فإن بعض الفقرات في هذا القرار - لا سيما الفقرة ٥ من المنطوق - تتضمن تأكيدات تنطوي على حكم

مسبق على المسائل التي يتعين على المؤتمر مناقشتها. ونحن هنا نسجل تحفظا رسميا عن هذه المسألة.

واسنجاما منا مع التزامنا بالسلام، فإننا نقدر ونؤيد جميع الأعمال والمفاوضات التي تقوم بها الحكومة السويسرية بهدف إيجاد حل مقبول ومرضٍ لكلا الطرفين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): نود أن نتقدم بالشكر العميق لكافة الدول التي تبنت القرار الهام الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة اليوم وصوتت لصالحه بهذه الأغلبية الساحقة، بالرغم من وجود ٤٢ دولة عضوا لا تستطيع التصويت وفقا للمادة ١٩ من الميثاق.

إننا نؤمن بالأهمية الكبيرة لقرارات الأمم المتحدة، وبشكل خاص، لقرارات هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ونحن نعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم، بالإضافة إلى أهميته التقليدية، يمثل خطوة إلى الأمام، حيث يحتوي على إجراء عملي محدد، هو الدعوة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، للنظر في إجراءات التنفيذ القسري للاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وذلك في ١٥ تموز/يوليه القادم، في مقر الأمم المتحدة بجنيف. ولهذا الأمر أهمية كبرى بلا شك. ونحن نتطلع إلى انعقاد هذا المؤتمر في موعده، ونتطلع إلى نتائجه الهامة المتوقعة.

ولقد استمعنا اليوم، قبل اعتماد القرار، إلى خطاب المراقب الدائم عن سويسرا لدى الأمم المتحدة. وقد أثار المراقب في خطابه نقاطا هامة نحن نفهمها كدعوة للأطراف المتعاقدة لترجمة موقفها الداعم لعقد المؤتمر، كما أعرب عنه اليوم، إلى تعاون محدد ومستمر مع الدولة المودع لديها الاتفاقية. ونحن نعتقد أن هذا أمر هام، وسنعمل من جانبنا على تحقيق ذلك.

وبشكل عام، نحن نعتقد أن المؤتمر يجب أن يعقد في كل الأحوال، ولكن تعاون الأطراف المتعاقدة خلال العمل التحضيري، من الآن وحتى انعقاد المؤتمر، هو الذي سيضمن النجاح التام لهذا المؤتمر.

لقد كنا نأمل أن تكون هناك دولة واحدة أخرى بالإضافة إلى العدد الكبير من الدول التي دعمت القرار؛ دولة واحدة أخرى على الأقل في ضوء عدم استجابة إسرائيل لجهود هذه الدولة في مجال تحقيق السلام، وبالتحديد بالنسبة لمذكرة تفاهم واي ريفر. وللأسف، لم يحدث هذا. ولكننا نأمل في تغيير الموقف في وقت لاحق.

وأكرر شكرنا، لك سيدي الرئيس، ولكافة الدول الصديقة التي دعمت مشروع القرار د إ ط - ٦/١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لنص الفقرة ١٠ من القرار المتخذ في هذه الجلسة، ترفع الآن مؤقتا الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء والأمانة والمراقبين، على تعاونهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.